فلنتذكر هذا التـ

قبل أربعين عاماً، دفعت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الوكالة في مسار جديد. وفيما يلي تغطية مجلة الوكالة لحدث التوقيع على المعاهدة في ذلك الوقت.

في عام 1964 بدأت لجنة نزع السلاح الثمانعشرية في جنيف بحث هذه المسألة، وفي أول تموز/يوليه 1968 تُوجت أربع سنوات من المفاوضات التفصيلية بتوقيع العديد من الدول على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تهدف إلى منع تزايد عدد البلدان الحائزة للأسلحة النووية وإلى ضمان إمكانية استفادة الدول غير الحائزة للسلاح النووي من كافة الاستخدامات السلمية للطاقة الذرّية...

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تمت دراسة خطط متعددة للرقابة العالمية على الطاقة النووية، وتم إنشاء نظم وطنية وإقليمية للرقابة بهدف ضمان عدم تحريف المواد النووية من الاستخدام السلمي إلى الأغراض العسكرية. وكانت أولى نوعيات هذه الرقابة هي نظم الضمانات النووية الوطنية، التي تم تطويرها بمعرفة الدول النووية الكبرى. وطبقت الضمانات كذلك – في بعض الحالات – من خلال الاتفاقات الثنائية وذلك في حال تصدير المواد أو المعدات النووية إلى بلدان أخرى.

بيد أنّه مهما كانت فعالية هذه النظم الوطنية والثنائية والإقليمية، فإنها محدودة المصداقية فيما يتعلق بالبلدان غير الداخلة في النظام. ومن أجل إشاعة الثقة لدى الجماعة الدولية، فإنّ من المطلوب إقامة نظام تحقق كامل ودولي حقاً. وقد كان ذلك هو دور الوكالة الدولية للطاقة الذرّية كما تصوره مؤسِسوها.

إنّ واحداً من أهداف النظام الأساسي للوكالة هو أن تسهر، وسع طاقتها، على ضمان عدم استخدام المساعدة المخصصة لتشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة الذرّية على نحو يخدم أي غرض عسكري. وبموجب النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرّية فإنّ عليها ممارسة أنشطتها اتساقاً مع سياسات الأمم المتحدة التي تعزز ضمان نزع السلاح على اتساع العالم طبقاً للاتفاقات الدولية التي تم الانضمام إليها امتثالاً لهذه السياسات.

وبناءً على ذلك، فإنّ للوكالة الدولية للطاقة الذرّية الاختصاص القانوني للقيام بالوظائف الرقابية المخولة لها الآن بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وكان من الطبيعي – من ثم – أن قام المفاوضون المعنيون بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باختيار الوكالة الدولية للطاقة الذرّية لتكون المنظمة التي تقوم بالتحقق من الوفاء بالالتزامات الواردة في المعاهدة.

وتتمتع الوكالة بسنوات عديدة من الخبرة العملية في إنشاء وإدارة نظام الضمانات على أساس دولي. وهناك تأكيدات للبلدان التي تُقبِل على إبرام اتفاقات مع الوكالة أنّها سوف تنضم إلى نظام قد تمت تجربته وتم اختباره وقبوله على مدى سنوات عديدة...

وهناك اعتقاد شائع أنّ مفهوم "الضمانات" يعني "التفتيش". وفي حين أنّ عمليات التفتيش المكاني هي عنصر مهم في تطبيق الضمانات، فإنها لا تعدو أن تكون مجرد جزء من ذلك النظام. كما أن من الضروري لنظام الضمانات أن يشمل استعراض التصميم، وحصر المواد النووية على أساس السجلات والتقارير المطلوبة بشأن استخدام ومكان المواد النووية، وتشغيل المنشآت التي تحتوي هذه المواد.

وهناك ثلاثة سبل تقوم الوكالة من خلالها بممارسة مسؤوليتها لتطبيق الضمانات في بلد ما:

- عندما تتلقى الدولة مواد انشطارية خاصة ومواد أخرى أوخدمات أو معدات أو تسهيلات من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرّية.
- عندما يطلب إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرّية ضمان أي اتفاق ثنائي أو متعدد الأطراف.
- عندما تقوم الدولة بوضع أيٍّ من أنشطتها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرّية.

ومع استثناء واحد حدث منذ زمن قريب، كان تطبيق اتفاقات الضمانات حتى الآن قاصراً على منشآت معينة أو مواد نووية في البلدان المعنية. وبموجب بنود معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فإنّ على الدولة الموقِّعة غير الحائزة لسلاح نووي إبرام اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرّية يغطي كافة أنشطتها النووية السلمية، ومن ثم فإنّه قد يكون هناك توسع ملحوظ في أنشطة ضمانات الوكالة.

وهناك الآن تسعة وثلاثون اتفاق ضمانات نافذاً أو تم اعتماده من مجلس محافظي الوكالة، ومن ضمنها تسعة وعشرون اتفاقاً لنقل الضمانات حيث عُهد إلى الوكالة بإدارة الضمانات الثنائية. وفيما يتعلق بالمنشآت النووية الرئيسية ومرافق البحوث والتنمية ومجالات الحصر الأخرى المستقلة التي تغطيها تلك الاتفاقات فإنّ عددها الآن يتجاوز المائة...

وتتابع الوكالة – عن كثب – وتشجع تبادل المعلومات بشأن تطوير التقنيات والوسائل اللازمة لتحسين مصداقية الضمانات وتسهيل تنفيذها. ويقوم العديد من الدول الأعضاء بأعمال البحوث والتطوير، كما قامت الوكالة نفسها بإبرام عقود بحثية، وفي سبيل تنفيذ الكم

تاريخ

الهائل المتزايد من الأعمال بالكفاءة المطلوبة، فإنّ الوكالة لا تألو جهداً في الاستفادة من الأساليب المبسطة وما يطرأ عليها من تطوير آلي...

وإذ تتوفر التوكيدات لبلدان العالم بأنّ الطاقة النووية لن يتم تحريفها للأسلحة النووية، فسيكون هناك تزايد في تبادل المعلومات والمواد والمعدات والمعونة التقنية. وقد نصت المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أنّه: "وتراعي كذلك الدول الأطراف في المعاهدة، والقادرة على ذلك، التعاون في الإسهام، استقلالاً أو بالاشتراك مع الدول الأخرى أو المنظمات الدولية، في زيادة إنماء تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية..."

وحيث إنّ الهدف الأول المنصوص عليه في النظام الأساسي للوكالة هو أن: "تعمل الوكالة على تعجيل وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع" فإنّ الوكالة الدولية للطاقة الذرّية –التي تنضوي في عضويتها بلدان العالم – مؤهلة جداً لتشجيع المزيد من تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية...

وفي تشرين أول/أكتوبر 1967، عبّر السيد چان نيومان رئيس لجنة الطاقة الذرّية التشيكوسلوفاكية – الذي كان رئيساً للدورة الحادية عشرة للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرّية– عن استعداد الوكالة لمباشرة واجباتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، ولعمل الاستعدادات –كلما كان ذلك ضرورياً – للتصدي لمسئولياتها الواسعة المترتبة على ذلك...

ويظل دور الوكالة الدولية للطاقة الذرّية حتى الآن ذا طبيعة علمية وتكنولوجية في المقام الأول. وسيكون لوضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ أثره في إضفاء مغزى سياسي بالغ على مسؤوليات الوكالة.

مقتطفات من مقال "معاهدة عدم الانتشار والوكالة الدولية للطاقة الذرّية" مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرّية المجلد 10 الإصدار 4. ولقراءة المقال كاملاً، يمكنكم زيارة أرشيف مجلة الوكالة على الموقع الإلكتروني: www.iaea.org/bulletin

قيادات العالم في ذلك اليوم

في اليوم الذي تم فيه التوقيع التاريخي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) ، قام قادة الحكومات الوديعة للمعاهدة بالتعليق على الحدث. وهذا ما جاء على ألسنتهم.

هارولد ويلسون رئيس وزراء المملكة المتحدة:

هارولد ويلسون

"هذه مناسبة تاريخية. ليس لديَّ أي تردد في وصف هذه المعاهدة –التي يتم توقيعها اليوم في موسكو وواشنطن وكذلك هنا في لندن – بأنّها أكثر الإجراءات أهمية فيما يتعلق بضبط التسلح ونزع السلاح، اللذين تم التوصل إلى اتفاق بشأنهما كذلك."

"أصحاب السعادة .. إنّ هذه المعاهدة ليست مسؤولية بلدين أو ثلاثة .. إنها قائمة لأنّها تعكس وتختزن الرغبة العالمية والأساسية للجنس البشري في السلم والأمن. إنّ كل حكومة قام ممثلوها بدعم المعاهدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وصوتت للقرار، يمكنها أن تشعر أنّها قد ساهمت في إنجاز المعاهدة التي نوقّعها اليوم..."

أ. كوسيجن، رئيس مجلس الوزراء للاتحاد السوفياتي:

"يُعد إقرار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إسهاماً عظيماً في السلم، فمنذ ظهور الأسلحة النووية بذل الاتحاد السوفياتي – بكل حزم وثبات – جهوداً لتخليص الجنس البشري من التهديد النووي. وتُعد المعاهدة خطوة مهمة صوب هذا الهدف، إذ أنّها تشكّل حاجزاً ضد المزيد من انتشار الأسلحة النووية، ومن ثم فإنها تؤدي إلى تقليص مخاطر اندلاع الحرب النووية."

"إنّ مشاركة عدد كبير من الدول في التوقيع على المعاهدة دليل مقنع على أنّ الدول يمكنها أن تجد السبل والوسائل المقبولة لحل المشاكل الدولية ذات الأهمية الحيوية للبشرية جمعاء."

ليندون ب. جونسون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية:

أ. كوسيجن (على اليسار) وليندون ب. جونسون

"كما أنها لحظة تبعث الطمأنينة، فهي كذلك – حتى بدرجة أكبر– تبشّر بالأمل وتشد العزم. ذلك أنّ هذه المعاهدة هي البرهان على أنّه وسط التوترات والنزاع والصراع والأسى لتلك السنوات، لم يفقد الرجال من أمم كثيرة السبيل – أو الإرادة – صوب السلام. إنّ إقرار هذه المعاهدة يبعث على الأمل في إمكان اتخاذ خطوات أخرى صوب عالم ينعم بالسلام."

"إنّ مسيرة الجنس البشري هي صوب القمة وليست تجاه الهوة. لا ينبغي علينا إعاقة هذه المسيرة ، ولن نسمح بذلك."

"إنّي على علم بالإصرار العنيد والصبور الذي كان مطلوباً لإنجاز هذه المعاهدة. وإنّي على علم بالمصاعب التي تنتظرنا. أعلم بالمخاوف والشكوك ودواعي القلق التي يتوجب علينا أن نتغلب عليها، ولكني أعتقد أنّ نفس روح التوفيق التي تبدت في المفاوضات الخاصة بهذه المعاهدة يمكن أن تسفر عن نتائج مُرضية لنا جميعاً."

"إنّ الإنسان ما زال قادراً على تشكيل مصيره في العصر النووي، ونستطيع التعلم لنعيش كإخوة."

رؤساء الدول يرحبون بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مجلة الوكالة المجلد 10 الإصدار 4.